«حماس»

إلى التنسيق الأمني لاحترام حق إسرائيل في احتلال أراضي 1948 (وأراضي 1967). وكيف ترفض «حماس» مسيرة أوسلو وهي شاركت في الانتخابات التشريعيّة (ما معنى التشريع تحت الاحتلال؟ ألا يكون التحرير أولويّة قبل التشريع في أرض لا سيادة للمشرّعين عليها، وحيث سيادة التشريع في يد الاحتلال)؟ وأليس تسلّم «حماس» السلطة في غزة، والتفاوض مع عبّاس حول الاندماج هو في داخل أوسلو؟ وأليس الكلام عن صفة «الرئيس محمود عبّاس»، والاعتراف بشرعيّته الاحتلاليّة — حتى بعد نفاذ أجلها الاقتراعي — هي قبول بأوسلو؟

وتبدو وثيقة «حماس» أنها صك مبادرة للنظام القطري نحو جيرانه ونحو دول الغرب، أكثر مما هي وثيقة تحرير فلسطيني. والأبرز في الوثيقة أنه هناك بند خاص لتوضيح موقف «حماس» من اليهود ولتأكيد عدم عداء الحركة لليهود كيهود، وهذا حسن خصوصاً وأن ميثاق «حماس» الأوّل استشهد بـ«بروتوكلات حكماء صهيون» (المزوّرة). لكن، لماذا ترى «حماس» ضرورة لتوضيح موقفها من اليهود، ولا توضّح موقفها من الأقربين الشيعة ومن العلويّين ومن المسيحيّين، خصوصاً أن

> تبدو وثيقة «حماس» أنها صك مبادرة للنظام القطري نحو جيرانه ونحو دول الغرب

جماعاتٍ وأفراداً من الحركة نشطوا على مرّ السنوات الماضية في خطاب طائفي مذهبي بغيض. هل للحركة موقف عداء ضد الشيعة والعلويّين والمسيحيّين؟ لماذا اختارت الحركة ان تطمئِن فقط اليهود من بين كل سكّان أرض فلسطين والمشرق العربي؟

هذه مرحلة فريدة في حياة القضيّة الفلسطينيّة. هذه هي المرّة الأولى حيث لا يوجد فيها فصيل يعمل ويخطّط لتحرير فلسطين (على بدائيّة وعدم فعاليّة بعض التجارب الأولى واللاحقة). صحيح أن «حماس» لها فصيل مقاتل وشجاع واستبسل في الدفاع عن غزة بوجه عدوان العدوّ، لكن سيطرة «حماس» في غزة ألزمتها باحترام شرعيّة حدود العدوّ ورفضه لأعمال المقاومة ضدّه. أي أن «فتح» تمنع المقاومة من الضفّة فيما تمنعه «حماس» من غزة. لكن البعض يقارن بوضع جنوب لبنان حيث لا مقاومة تجري هناك. المقارنة هذه غير صائبة لأن معظم أراضي الجنوب تحرّرت بالمقاومة المسلّحة والفصائل الفلسطينيّة المسلّحة في مخيّمات لبنان مشغولة إما بصراعات مذهبيّة أو شلليّة أو بصراعات في الداخل السوري.

لا يمكن الركون إلى البنى والمؤسّسات الفلسطينيّة التي قادت الشعب الفلسطيني إلى أوسلو. إن إهمال منظمّة التحرير الفلسطينيّة كقيادة سياسيّة (تحوّلت بعد تعديل الميثاق الفلسطيني من قبل اللوبي الإسرائيلي إلى أداة لا صلاحيّة لها إلى التصفيق والتطبيل للسلطة الاحتلاليّة الرديفة في رام الله) بات من الضرورات الوطنيّة. ما جدوى مشاركة الفصائل الفلسطينيّة في المجالس السياسيّة (غير التمثيليّة) لمنظمّة التحرير غير إعانة سمعة سلطة رام الله؟

يمكن عقد مؤتمر وطني تأسيسي جديد ينبثق عنه هيئة وطنيّة تحريريّة جديدة. لا يمكن إصلاح منظمّة التحرير من الداخل لأنها مرتهنة لسلطة تأتمر بسلطة الاحتلال. وقد تكون الأولويّة تنظيم فصائل مقاومة جديدة تقطع مع المرحلة الماضية وتتعلّم منها. هناك مَن يُصاب بالعجز في أوساط الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال المزدوج ومعارضة محمد الدحلان (أي معارضة أسوأ من سلطة عبّاس)، وبسبب شيوع ثقافة اليأس والرضوخ وتجاهل الشعب العربي لمعاناة شعب فلسطين. وهناك ما هو أسوأ: كل الأنظمة العربيّة من دون استثناء وافقت على وثيقة سلام استسلاميّة أُعدّت في أروقة اللوبي الإسرائيلي في واشنطن. والشباب الفلسطيني واقع تحت ثقالة الإلهاء التلفزيوني أو تسالي الانترنت وألعاب الفيديو، أو تحت تأثير ثقافة السلام والتطبيع التي تضخّها في أوساطه منظمّات الـ«إن.جي.أو» الغربيّة.

يمكن التمثّل بتجربة جورج حبش ووديع حدّاد. رجلان خرجا من النكبة مصمّمَيْن على تكريس حياتهما لتحرير فلسطين. بدأ جورج حبش في الخمسينيات بتشكيل خلايا صغيرة جدّاً. لم يكن هناك دعم من أي نظام عربي على الإطلاق. وانبثق عن البدايات الصغيرة تنظيم جماهيري عريض، أي حركة القوميّين العرب. تجربة باسل الأعرج مفيدة: الذي تواصل مع باسل يعرف كم كان يعاني من ضيق بسبب غياب خيارات المقاومة. لكن المبادرة مفتوحة أمام عدد صغير من الشباب الفلسطيني، خصوصاً من المخيّمات (أدرك حبش وحدّاد مبكراً أن الطبقة المثقّفة وحدها عاجزة عن مشروع التحرير، ولهذا أنشأ الرفيقان عيادات في المخيّمات الفلسطينيّة في الأردن). ابتعدت النكبة عن خيال الشباب الفلسطيني، وهي كانت المُحفِّز الأكبر للنشاط الفلسطيني الثوري. لكن الشعب الفلسطيني عرف كي يتخطّى مرحلة سياسيّة عاجزة نحو مرحلة سياسيّة جديدة تتعلّم من أخطاء وفشل المرحلة السابقة. نحن أمام مرحلة جديدة من العمل الثوري الفلسطيني. يمكن لهذا العمل أن يبدأ بالاعتراف بفشل المرحلة السابقة (كما أن مرحلة الكفاح المسلّح نبذت مرحلة أحمد الشقيري).

أثبت الشعب الفلسطيني عن قدرات ثوريّة خلاّقة على مدى أكثر من قرن من الزمن. تجاوز مرحلة الحاج أمين الحسيني وبنى عليها مرحلة جديدة، كما أنه بنى على أنقاض مرحلة أحمد الشقيري بعد هزيمة 1967. لكن البناء لا يحدث عفويّاً ومن تلقاء نفسه. إن قدرة الشعب الفلسطيني على دفن مرحلة أوسلو يحتاج إلى خلق مرحلة ثوريّة جديدة تعود هذه المرّة إلى الماضي من حيث ميثاق منظمّة التحرير (الموضوع في عام 1968) والانطلاق منه لتجديد ثورة فلسطينيّة جديدة لا تحمل أعباء الماضي. لكن الخلق بيد جيل فلسطيني جديد. يستطيع عدد قليل من الشباب (والشابات) تشكيل خلايا ثوريّة جديدة من دون إيعاز من أحد. لكن هل يكون تحرير فلسطين مُلهماً له أكثر من «أراب أيدول»؟

*كاتب عربي

(موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

الكُرد وحقّ تقرير المصير

سعد الله مزرعاني *

شاع حق تقرير المصير، كمبدأ وكهدف وشعار سياسي، تحت وطأة انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية في بداية القرن العشرين، وتحت تأثير التحولات الاقتصادية الهائلة التي كرستها (أو ساعدت على بلورتها) نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية في عشرينيات وأربعينيات القرن الماضي. ولقد أمكن، بشكل عام، اعتبار أن الاستقلال السياسي للبلدان المستعمرة قد أنجز غالباً، وإن الاستعمار القديم قد انتهى. شذّت عن ذلك حالات محدودة في «أفريقيا الجنوبية» من خلال نظام الفصل العنصري (الأبارتيد). أما الشذوذ الأعظم فقد تجسّد بُعيد ذلك في فلسطين من خلال المشروع الصهيوني الاستيطاني الذي استمر، وحيداً في هذا الكون، نظاماً يجمع بين كل وأبشع أنواع الاستعمار، وسط حماية دولية، سياسية واقتصادية وعسكرية، لا مثيل لها في التاريخ.

قوى التحرر والتغيير، قبل حوالى 100 عام، حوّلت شعار حق الشعوب في تقرير المصير إلى ركن أساسي في مواقفها وسياستها الخارجية. الاتحاد السوفياتي بقيادة مؤسسه فلاديمير لينين نظّر للفكرة، وأقدمت دولته الوليدة على فضح المعاهدات الاستعمارية التي كانت روسيا شريكاً فيها ومنها معاهدات تقاسم هيمنة ونفوذ في المنطقة العربية نفسها.

لكن في وقائع التاريخ، أيضاً، أن أشكالاً جديدة من الهيمنة الإمبراطورية قد حلّت محل الأشكال القديمة. وأن استقلال البلدان وسيادتها على أرضها وثرواتها ومصائرها عموماً، كانا منتقصين ومجتزأين إلى حدود خطيرة. كذلك فإن حركات تغيير كانت قد تبنّت شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، قد تراجعت عنه في مراحل لاحقة، وأنشأت لنفسها إمبراطوريات خاصة (المعسكر الاشتراكي) بُني جزء أساسي منها على الإخضاع والإكراه، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد كان في خرائط ما بعد الحرب العالمية الثانية (وبالاستناد الى نتائجها) حجم كبير من التعسف في عملية تقاسم النتائج والنفوذ والبلدان. هنالك ضحايا معروفون ذهبوا ضحية سهلة ومتعسفة على ضفتي تلك الخرائط (الوضع اليوناني على سبيل المثال). وسط كل ذلك تجمعت عناصر عديدة، سياسية واقتصادية وأمنية، في تطورات ومواقف مراكز قوى تلك المرحلة، القديمة والجديدة، الدولية والإقليمية، لحرمان الشعب الكردي من أن يكون له كيان مستقل. جرى توزيع كردستان الطبيعية بين أربعة بلدان. وجرى، بالكامل، شطب حق تقرير المصير للكرد واستمر هذا الأمر إلى يومنا هذا وسط تواطؤ دولي وإقليمي شبه شامل رغم الصراعات والتباينات الدولية والإقليمية على المستويات كافة.

جزء من القوى التحررية العربية استظل شعارات تحررية قومية. كانت هذه الشعارات الموجهة أصلاً ضد الهيمنة الخارجية الاستعمارية، تنطوي في الوقت عينه على نظرة استعلائية وشوفينية ضد القوميات الأخرى في المنطقة العربية. وهي، عموماً، أقليات عرقية أو دينية. بلغ من تفاقم هذا الخطأ أن ترتبت عليه، سياسات قمع وتمييز واضطهاد وإرهاب اقترنت غالباً بمنع الكرد خصوصاً من ممارسة أبسط عناصر التعبير عن الهوية والثقافة والحضارة الخاصة بهم، وبأبشع الأساليب وصولاً إلى استخدام أدوات الإبادة أو العقاب الجماعيين.

حاول الكُرد، عبر تعبيرات سياسية وتنظيمية ناشطة، تغيير هذا الواقع. حمل كثيرون منهم السلاح. لجأوا إلى قوى خارجية، إقليمية ودولية، طلباً لدعم سياسي أو عسكري. تعرضوا لاستغلال قضيتهم من قبل قوى حاولت توظيف نقمتهم في خدمة مشاريعها ومصالحها. ارتكبوا في مجرى ذلك، أخطاء صغيرة أو كبيرة... لكن معاناتهم استمرت وتصاعدت خصوصاً في تركيا، وحتى فترة متأخرة، في العراق.

لأسباب عديدة، وكجزء من سياساتها حيال العراق، وبعد تعاظم استهداف المناطق الكردية من قبل نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، قدّمت الإدارات الأميركية المتلاحقة مساعدات مهمة لحماية المناطق الكردية من خطر قصف الطيران العراقي. فرضت مناطق «حظر جوي» أفقد الرئيس العراقي تفوقاً عسكرياً كان حاسماً في الميدان. عام 2003، أي في مجرى الغزو الأميركي للعراق وبعده، توسَّعت وتوطّدت العلاقات الأميركية الكردية. سعى الأميركيون لتقديم أنفسهم كحماة وضامنين للمناطق وللمصالح الكردية في تركيبة ما بعد الغزو والاحتلال. طبعاً، كان ذلك بثمن الولاء الكردي الكامل لواشنطن وسياساتها في العراق والمنطقة. دخل الكيان الصهيوني، مرة جديدة، على الخط، لتعميق الصراع العربي الكردي ولجني مكاسب خاصة.

في امتداد نتائج الغزو الأميركي للعراق ومن ضمنه سياسة تغذية الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية و... في المنطقة، ومن ضمن تعاظم دور الكرد في الصراعات الموزعة على أكثر من بلد، وخصوصاً ضد «داعش» والإرهاب... تعاظمت النزعة الكردية نحو الانفصال. نشوء إقليم كردستان العراق، كإقليم ذي حكم ذاتي، تكاملت مقومات تحوله إلى إقليم مستقل وسط اضطراب عراقي خطير وشامل (فضلاً عن الأزمة السورية والتركية). وهو اضطراب قاد، بين أمور أخرى يعدها البعض للمنطقة ولوحدة بلدانها السياسية والجغرافية والاجتماعية، إلى إعلان استفتاء الاستقلال من قبل رئاسة إقليم كردستان العراق في 25 من شهر أيلول القادم. ثمة صراع في إقليم كردستان العراق، بين تشكيلاته السياسية، حول السلطة والنفوذ والعلاقات مع بغداد والخارج. لكن ثمة تعاطفاً سياسياً وشعبياً كردياً عاماً، لا جدال بشأنه، شعار الاستقلال، ولو مع شيءٍ من الحذر والرغبة في التدرج والإبقاء على شيء من الوحدة في نطاق العراق، من قبل كثيرين.

لا تبشر تطورات الوضع، في الشرق الأوسط عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً، بالتوصل إلى حوارٍ بناء وجدي وملتزم بشأن مشكلة الكرد وحقوقهم بما يحول دون الانفصال. التمزق السياسي والمذهبي الراهن، التدخلات والمصالح الخارجية، ضعف الروح الوطنية وروح المسؤولية، تراجع قيم العدالة والتسامح والتضامن الوطني والقومي... كلها أمور تشير على أن فرص استيعاب حركة النزوع الكردي نحو الانفصال لا علاج مقبولاً لها في المرحلة الراهنة. البعض يكتفي بالتحذير. بعض آخر يريد أن يكون الاستفتاء شاملاً كل الشعب العراقي وكذلك دول المنطقة. هذا لن يعالج شيئاً ويكرر سياسات بائسة سابقة.

في كل الحالات ينبغي دعم حق الشعب الكردي في تقرير مصيره. حبّذا لو توفرت شروط استمرار الوحدة وفق علاقات مختلفة تقوم على الاعتراف، من قبل الدول المعنية، بحقوق الكرد وثقافتهم وحضارتهم، وهي حقوق سياسية وإنسانية بالدرجة الأولى. الأمل مفقود في هذا الاتجاه، ولذلك لا يمكن رفض حق الشعب الكردي في تقرير مصيره وفق الاتجاه الذي يريده، شرط أن يتم ذلك بشكل واقعي ومدروس ومن دون إكراه من أي سلطة: كردية أو عربية أو أجنبية.

*** كاتب وسياسي لبناني**